الأمم المتحدة

A/62/512/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
30 October 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون والممثلون الشخصيون للأمين العام، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٠٨ لست بعثات سياسية خاصة مصنفة ضمن المجموعة المواضيعية للمبعوثين الخاصين والشخصيين والمستشارين الخاصين والممثلين الشخصيين للأمين العام ومكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان.

ولا يتضمن التقرير الاحتياجات الخاصة بالمستشار الخاص المعني بأفريقيا، نظرا لاكتمال ولايته. وقد عُين الممثل الشخصي للأمين العام المعني بلبنان منسقا خاصا لشؤون لبنان، وتم تغيير اسم مكتبه فأصبح مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان.

وتبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠٠٨ للبعثات السياسية الخاصة المصنفة في هذه المجموعة ٨٠٠ ٩٤٠ ١١ دولار.

131107 131107 07-57039 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
عرض مالي عام	١	٣
١ - المبعوث الخاص للأمين العام في ميانمار	٢-١٣	٤
٢ - المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص	١٤-٢٧	٨
٣ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية	٢٨-٣٨	١٣
٤ - المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية	٣٩-٤٧	٢٠
٥ - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	٤٨-٥٨	٢٣
٦ - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	٥٩-٧٦	٣٠

عرض مالي عام

١ - تبلغ قيمة الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠٠٨ للبعثات السياسية الخاصة المصنفة في هذه المجموعة ٨٠٠ ٩٤٠ ١١ دولار (صافية)، ويبين الجدول أدناه الاحتياجات حسب البعثات. ويسمح التقرير بإجراء مقارنة بين مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٨ ومجموع احتياجات عام ٢٠٠٧، على نحو ما وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٢/٦١، وكما وردت في تقرير الأمين العام (A/61/525/Add.1) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/61/640).

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البعثة	الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧			الاحتياجات لعام ٢٠٠٨		تحليل الفرق ٢٠٠٨-٢٠٠٧	
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٧	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
١ - المبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار	٢٢٠,٩	٢١٨,٤	٢,٥	٧٨١,٩	١٩,٣	١٩٨,٤	٥٨٣,٥
٢ - المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص	٤٢٤,٢	٥٢,١	٣٧٢,١	٢٩٨,٥	—	٣٩٩,٦	(١٠١,١)
٣ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية	١ ٧٢٢,٦	١ ٢٩٩,٥	٤٢٣,١	١ ٩٠٢,٩	٤٩,٠	١ ٠٨٢,٥	٨٢٠,٤
٤ - المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية	٦٣٥,٧	٦٢٣,٢	١٢,٥	٨٦٧,٤	—	٣٥٢,٨	٥١٤,٦
٥ - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	١ ٧٥٤,٨	١ ١٣٥,٣	٦١٩,٥	٩٣١,٠	—	١ ٠٩١,٧	(١٦٠,٧)
٦ - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	٤ ٢٨٤,١	٤ ٨٣٠,٧	(٥٤٦,٦)	٧ ١٥٩,١	٩٢٩,٢	٣ ٠٨٤,٢	٤ ٠٧٤,٩
مجموع الاحتياجات	**٩ ٠٤٢,٣**	**٨ ١٥٩,٢**	**٨٨٣,١**	**١١ ٩٤٠,٨**	**٩٩٧,٥**	**٦ ٢٠٩,٢**	**٥ ٧٣١,٦**

١ - المبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار

(٩٠٠ ٧٨١ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٢ - عُين المبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار وفقا للولايات الموكلة للأمين العام من الجمعية العامة، وآخرها، في قرارها ٦١/٢٣٢، لمواصلة بذل مساعيه الحميدة، ومتابعة مناقشاته بشأن حالة حقوق الإنسان واستعادة الديمقراطية، مع حكومة وشعب ميانمار بما في ذلك جميع الأطراف المعنية في عملية المصالحة الوطنية في ميانمار، وتقديم المساعدة التقنية للحكومة بهذا الصدد.

٣ - وقام المبعوث الخاص إلى ميانمار منذ تعيينه، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بعدة زيارات إلى ميانمار في إطار دور المساعي الحميدة للأمين العام، واضطلع بدور حفاز في تيسير المحادثات السرية لبناء الثقة التي جرت بين الحكومة وداو أونغ سان سوكيي من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣، فضلا عن عملية المصالحة الوطنية في ذلك البلد, وعملية المصالحة الوطنية في ميانمار عملية محلية المنشأ بطبيعتها وينحصر دور الأمين العام ومبعوثه الخاص أساسا، في إطار المساعي الحميدة الموكلة إليهما من طرف الجمعية العامة، في تسهيل تلك العملية.

٤ - وحتى يتسنى تنشيط العملية، زار المبعوث الخاص ميانمار خلال الفترة من ١ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤, وبفضل جهوده التيسيرية، سُمح بإعادة فتح مقر الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في يانغون، على الرغم من أن مكاتبها الإقليمية ظلت مغلقة في جميع أنحاء البلد, وعاد المؤتمر الوطني الذي تشرف عليه الحكومة إلى الانعقاد لفترة وجيزة في أيار/مايو ٢٠٠٤، وشباط/فبراير ٢٠٠٥، ومرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لمدة حوالي شهرين، بدون مشاركة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وبعض الأحزاب السياسية الممثلة للقوميات العرقية, ونظرا للجمود السياسي في الميدان، لم يسمح للمبعوث الخاص بالعودة منذ آذار/مارس ٢٠٠٤، وقد استقال من منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٥ - وبعد مضي سنتين دون حوار رفيع المستوى بين الأمم المتحدة وميانمار، زار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية آنذاك ميانمار مرتين، في أيار/مايو ثم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، في سياق ولاية المساعي الحميدة للأمين العام، وبدعوة من الحكومة, والتقى المبعوث الخاص في كلتا المناسبتين بكبار القادة والنظراء الحكوميين وبأونغ سان سوكيي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية, ونتيجة لهذه الزيارات حققت الحكومة بعض التقدم المتردد في بعض القضايا - منها على سبيل المثال إطلاق سراح بعض السجناء السياسيين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وإبرام اتفاق مع منظمة العمل الدولية في شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن

إقامة آلية لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالسخرة – في حين لا تزال قضايا أخرى عالقة, وفضلا عن ذلك دعت حكومة ميانمار منذ ذلك الوقت مسؤولين كبارا آخرين في الأمم المتحدة لزيارة ميانمار، كل في إطار ولايته.

٦ – وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧ عين الأمين العام مستشاره الخاص المعني بالاتفاق الدولي مع العراق وغيره من المسائل السياسية للعمل كمبعوث خاص للأمين العام، من أجل مواصلة ولاية المساعي الحميدة التي كلفته بها الجمعية العامة.

٧ – وفي إطار تنفيذ الولاية التي كلفت بها الجمعية العامة الأمين العام، يتعاون المبعوث الخاص وإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة تعاونا وثيقا مع المنسق المقيم للأمم المتحدة والفريق القطري للأمم المتحدة, وقد ازداد الوعي بالبيئة التشغيلية للأنشطة المضطلع بها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد، كما اشتد القلق بشأن هذه البيئة, وأصبح من الممارسات الراسخة أن يلتقي المبعوث الخاص بأعضاء الفريق القُطري عندما يزور ميانمار، وأن يلتقي المنسق المقيم للأمم المتحدة وغيره من أعضاء الفريق على نحو منتظم .بممثلي إدارة الشؤون السياسية عندما يزورون المقر, وكذلك يتشاور المبعوث الخاص مع المعنيين بالأمر من هيئات ومسؤولي الأمم المتحدة لكفالة تنسيق أعمال مختلف أقسام منظومة الأمم المتحدة في ميانمار.

٨ – ويظل الأمين العام ملتزما ببذل مساعيه الحميدة وبمواصلة المناقشات مع حكومة ميانمار وشعبها بشأن حالة حقوق الإنسان وعملية المصالحة الوطنية وإعادة الديمقراطية إلى ميانمار, وخلال الزيارات التي قام بها مؤخرا المبعوث الخاص المُعيَّن، إلى ميانمار والمنطقة المحيطة بها التي تشمل الهند والصين وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا والفلبين لإجراء مشاورات مع الجيران الإقليميين لميانمار والأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بذل جهودا ترمي إلى تحقيق توافق أكبر في الآراء بشأن النهج الواجب اتباعه تجاه ميانمار، وسيتعين عليه أيضا التشاور قبل نهاية العام مع دول أخرى أعضاء في الرابطة ومع غيرها من الأطراف الفاعلة الرئيسية، لكفالة اتباع نهج عريض القاعدة تجاه ولاية المساعي الحميدة المنوطة به.

٩ – وسيُستغنى عن جهود المساعي الحميدة للأمين العام عندما تتحقق المصالحة الوطنية والديمقراطية في ميانمار استنادا إلى مشاركة جميع الأطراف المعنية ووفقا لسلسلة من قرارات الجمعية العامة, وإلى حين بلوغ ذلك الهدف، من المتوقع أن تمدد الجمعية العامة خلال دورتها الثانية والستين ولاية الأمين العام المتعلقة بمواصلة مساعيه الحميدة لتيسير العملية,

١٠ – وفيما يلي بيان هدف المبعوث الخاص وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز:

الهدف: تيسير عملية المصالحة الوطنية وإحلال الديمقراطية في ميانمار.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إعادة حرية حركة القادة السياسيين وغيرهم من القادة	(أ) الإفراج عن داو أونغ سان سوكيي ونائبها من الاعتقال المترلي، وإطلاق سراح السجناء السياسيين الآخرين مقياس الأداء ٢٠٠٦: لا تتوافر معلومات تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢ ٠٠٠ الهدف لعام ٢٠٠٨: معظم السجناء السياسيين، إن لم يكن جميعهم، قد أُطلق سراحهم من السجن
(ب) إعادة الأنشطة السياسية	(ب) '١' إعادة فتح مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في جميع أنحاء البلد مقياس الأداء ٢٠٠٦: لا تتوافر معلومات تقديرات عام ٢٠٠٧: ٥ الهدف لعام ٢٠٠٨: معظم المكاتب، إن لم يكن جميعها، قد أُعيد فتحها
	(ب) '٢' استئناف الحوار بين الحكومة والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، والقوميات العرقية، بشأن سبل دفع التحول الديمقراطي إلى الأمام في البلد مقياس الأداء ٢٠٠٦: لا تتوافر معلومات تقديرات عام ٢٠٠٧: اجتماع واحد بين الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والحكومة الهدف لعام ٢٠٠٨: مشاورات أكثر انتظاما بين الحكومة والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من المجموعات

النواتج

- مواصلة المناقشات مع سلطات ميانمار وسائر الأطراف المعنية بشأن عملية المصالحة الوطنية
- مواصلة المناقشات والمشاورات مع الدول الأعضاء الرئيسية المهتمة بالأمر، بما فيها بلدان المنطقة
- صدور بيانات عن الأمين العام بشأن الحالة في ميانمار
- تقديم الأمين العام تقارير وغيرها من الإحاطات حسب الطلب إلى الجمعية العامة

العوامل الخارجية

١١ - يُتوقع أن يتحقق الهدف المتوخى من المساعي الحميدة للأمين العام، التي يُنفذ معظمُها من خلال مبعوثه الخاص، بشرط أن تكون حكومة ميانمار والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والمجموعات الممثلة للقوميات العرقية مستعدة للتوصل إلى حل سياسي وملتزمة بذلك، وأن يقدم المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة، الدعم لجهود لأمين العام.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧			الاحتياجات لعام ٢٠٠٨			تحليل الفرق ٢٠٠٨-٢٠٠٧	
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٧	الفرق	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	
تكاليف الموظفين المدنيين	١٠٠,٩	—	١٠٠,٩	٤٩٣,٥	—	١٠٠,٩	٣٩٢,٦	
التكاليف التشغيلية	١٢٠,٠	٢١٨,٤	(١٠٠,٦)	٢٨٨,٤	١٩,٣	٩٧,٥	١٩٠,٩	
مجموع الاحتياجات	**٢٢٠,٩**	**٢١٨,٤**	**٢,٥**	**٧٨١,٩**	**١٩,٣**	**١٩٨,٤**	**٥٨٣,٥**	

١٢ - تقدر الاحتياجات اللازمة للمبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار لفترة عام واحد تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بمبلغ صافيه ٩٠٠ ٧٨١ دولار (إجماليه ١٠٠ ٨٦٥ دولار)، سوف يغطي تكاليف المبعوث الخاص بوصفه موظفا مدنيا برتبة وكيل للأمين العام لمدة تسعة أشهر، وتكاليف موظفي الدعم التابعين له (موظف واحد برتبة ف-٤، وموظف واحد من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لمدة ١٢ شهرا، بالإضافة إلى التكاليف التشغيلية (٤٠٠ ٢٨٨ دولار)، وتشمل الاستشاريين (٩٠٠ ٤٣ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٩٠٠ ٢١٤ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ١٣ دولار)، والاتصالات (٣٠٠ ٤ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ٦ دولار)، واللوازم والخدمات المتنوعة الأخرى (٠٠٠ ٦ دولار),

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع الكلي
المعتمدة لعام ٢٠٠٧	١	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	١	–	١	–	٢
المقترحة لعام ٢٠٠٨	١	–	–	–	–	١	–	–	٢	–	١	٣	–	–	–	٣
التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١**	**–**	**–**	**١**	**–**	**١**	**٢**	**–**	**(١)**	**–**	**١**

١٣ - نتيجة للإنشاء المقترح لمكتب نيويورك والتطورات السياسية في ميانمار، يُقترح تعزيز ملاك الموظفين الحالي بإضافة وظيفة مساعد خاص (ف-٤)، وتحويل وظيفة المساعد الإداري من المستوى المحلي إلى فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

٢ - المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص

(٥٠٠ ٢٩٨ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

١٤ - لا تزال مسألة قبرص مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن منذ أكثر من ٤٠ عاماً. وهي من أقدم البنود التي يعالجها الأمين العام بشكل مستمر من خلال مساعيه الحميدة. وبدأت آخر الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص منذ ثمانية أعوام، عندما طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في قراره ١٢٥٠ (١٩٩٩) أن يدعو زعماء الجانبين إلى مفاوضات في خريف عام ١٩٩٩. وجرت المحادثات غير المباشرة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ والمحادثات المباشرة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٣. ولما تعذر إحراز أي تقدم في المحادثات، أعلن الأمين العام في آذار/مارس ٢٠٠٣ أن العملية التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ قد بلغت نهايتها. وتجددت الجهود في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وانتهت عندما قدم اتفاق التأسيس المقترح بشأن التسوية الشاملة لمشكلة قبرص لاستفتاءين متزامنين منفصلين أجريا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ورفض الاتفاق الناخبون من القبارصة اليونانيين بهامش ثلاثة إلى واحد، وأقره الناخبون من القبارصة الأتراك بهامش اثنين إلى واحد. لذلك لم يدخل حيز النفاذ، مما أدى إلى دخول قبرص منقسمة إلى الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤.

١٥ - وأدت نتائج الاستفتاء إلى تجمد الوضع بين الجانبين لمدة عامين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، عيّن الأمين العام ممثلا خاصا جديدا ورئيسا لبعثة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، اضطلع في غياب مستشار خاص بالمهمة بوصفه جهة اتصال رفيعة للجانبين المستوى على الصعيد الميداني.

١٦ - ومن ٣ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أوفد الأمين العام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى قبرص واليونان وتركيا لتقييم الحالة السياسية في قبرص وما حولها وآفاق استئناف مساعيه الحميدة بشكل كامل. وفي ٨ تموز/يوليه، اجتمع بحضوره زعيم القبارصة الأتراك تاسوس بابادوبولوس وزعيم القبارصة الأتراك محمد علي طلعت واتفقا على مجموعة من المبادئ والقرارات (انظر S/2006/572). وأقر الزعيمان بموجب الاتفاق بأن الوضع الراهن غير مقبول وأن التوصل إلى تسوية شاملة أمر مرغوب فيه وممكن تحقيقه. وقررا الشروع فورا في عملية ذات شقين، تشمل مناقشات تجريها الطائفتان بواسطة لجان فنية للمسائل المؤثرة في الحياة اليومية للناس، وفي الوقت ذاته تتولى أفرقة عاملة للخبراء النظر في المسائل الموضوعية، ''وستسهم كلتا المناقشتين في إيجاد تسوية شاملة''. واتفق الزعيمان أيضاً على ''مواصلة عقد اجتماعات، بين الفينة والأخرى حسب الاقتضاء'' لإعطاء توجيهات للأفرقة العاملة واستعراض أعمال اللجان الفنية.

١٧ - ووافق الأمين العام بعد ذلك على توصية وكيل الأمين العام بتعيين مستشار خاص جديد في حال التوصل إلى تفاهم بشأن قائمة للمسائل الجوهرية التي ستجري مناقشتها وإحراز تقدم حقيقي في أعمال اللجان الفنية والأفرقة العاملة.

١٨ - ومنذ توقيع اتفاق ٨ تموز/يوليه، أجرى الجانبان حواراً مستمراً بتيسير من الممثل الخاص للأمين العام، الهدف منه هو تنفيذ الاتفاق. واجتمعت لجنة تنسيق (مؤلفة من مستشارين للزعيمين والممثل الخاص) ٢١ مرة في عام ٢٠٠٦ و ١٦ مرة (حتى ٢٢ حزيران/يونيه) في عام ٢٠٠٧، وعقد عدد من الاجتماعات الثنائية بين الممثل الخاص وكل جانب. والهدف الرئيسي للجنة التنسيق هو الاتفاق على طرائق إنشاء الأفرقة العاملة واللجان الفنية.

١٩ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وفي ضوء الاختلافات التي ظهرت بين الجانبين فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه، كتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى الزعيمين يقترح طريقاً للمضي قدماً. ورغم أن كلا الزعيمين رد بالإيجاب في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن تنفيذ الاتفاق لم يبدأ بعد. وهناك توافق واسع في الآراء بشأن الطريق إلى الأمام، بما في ذلك الاتفاق الأولي بشأن قائمة المسائل التي ستعالجها اللجان الفنية والأفرقة العاملة. بيد أنه لا تزال توجد خلافات بشأن تفسير الاتفاق، ومن أبرزها الخلاف على ما يشكل مسألة من مسائل الحياة اليومية، وعلى آلية تسوية الخلافات.

٢٠ - وفي تقريره المتعلق بعملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2007/328)، أخبر الأمين العام مجلس الأمن باتصالاته بوزيري خارجية اليونان وتركيا ورئيس وزراء تركيا في شباط/فبراير وآذار/مارس، الذين أكدوا دعمهم للسعي إلى إيجاد حل دائم تيسره بعثة المساعي الحميدة للأمين العام. وأفاد أيضاً بأنه على الرغم من أن زعيم القبارصة الأتراك شاطره في أوائل نيسان/أبريل توجساته من الاتجاه الذي بدت العملية تتحرك صوبه، فإن مستشاره طمأن الممثل الخاص ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية على استمرار التزام جانب القبارصة الأتراك بعملية اتفاق ٨ تموز/يوليه. وكان جانب القبارصة اليونانيين أعاد أيضاً تأكيد التزامه بالعملية.

٢١ - وكان مجلس الأمن قد وجه نداءات متكررة لتنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه. وأعرب المجلس في قراره ١٧٢٨ (٢٠٠٦) عن دعمه الكامل للعملية التي اتفق عليها الزعيمان، ودعا إلى إتمام المرحلة التحضيرية في وقت مبكر من أجل استئناف العملية الكاملة للمساعي الحميدة في أقرب وقت ممكن. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، حث أعضاء المجلس في بيان للصحافة كلا الطائفتين على العمل مع الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه، ولا سيما من خلال القيام فورا بإنشاء أفرقة عاملة من الطائفتين ولجان فنية لتهيئة الظروف لمفاوضات كاملة تؤدي إلى تسوية شاملة. وأعرب المجلس مؤخراً مرة أخرى في قراره ١٧٥٨ (٢٠٠٧) عن دعمه الكامل لعملية ٨ تموز/يوليه وأهاب بجميع الأطراف أن تشارك فوراً وبشكل بناء في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وتبرهن عن وجود تقدم فعلي ليتسنى بدء مفاوضات كاملة.

٢٢ - وشدد كل من الأمين العام ومجلس الأمن على أن مسؤولية إيجاد حل تقع في المقام الأول على عاتق القبارصة أنفسهم. وفي هذا الصدد، أهيب بالمجتمع المدني أن يشارك بنشاط أكبر في البحث عن تسوية شاملة. وفي الوقت نفسه، لاحظ المجلس في قراره السابق الذكر الدور الرئيسي للأمم المتحدة في مساعدة الطرفين في التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للنزاع القبرصي ولتقسيم الجزيرة.

٢٣ - وحسب التطورات التي ستحدث في الجزيرة، قد يقرر الأمين العام في عام ٢٠٠٨ تعيين مستشار خاص للقيام ببعثة مساعيه الحميدة في أقصر مهلة ممكنة للتوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه، لأول مرة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦، اجتمع السيد بابادوبولوس والسيد طلعت في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ واتفقا على مواصلة اتصالاتهما من خلال الأمم المتحدة والاجتماع مرة أخرى عندما تكون الظروف ملائمة.

٢٤ - وفيما يلي بيان هدف المستشار الخاص وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

الهدف: تحقيق تسوية شاملة لمشكلة قبرص

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدم نحو تنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ من خلال زيادة الحوار	(أ) '١' زيادة عدد الاجتماعات بين الزعيمين مقاييس الأداء ٢٠٠٦: جلستان تقديرات عام ٢٠٠٧: جلستان الهدف لعام ٢٠٠٨: ٦ جلسات (أ) '٢' زيادة الحوار بين الجانبين في إطار لجنة التنسيق مقاييس الأداء ٢٠٠٦: ٢١ جلسة تقديرات عام ٢٠٠٧: ٣٠ جلسة الهدف لعام ٢٠٠٨: ٣٥ جلسة (أ) '٣' إنشاء لجان فنية وأفرقة عاملة مقاييس الأداء ٢٠٠٦: لا توجد لجان وأفرقة عاملة تقديرات عام ٢٠٠٧: لا توجد لجان وأفرقة عاملة الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٢ من اللجان والأفرقة العاملة (أ) '٤' مشاركة المجتمع المدني بنشاط في كلا الطائفتين في البحث عن تسوية شاملة مقاييس الأداء عدد المؤتمرات والحلقات الدراسية وغيرها من المناسبات ذات الصلة التي تنظمها منظمات المجتمع المدني المشاركة في البحث عن تسوية شاملة ٢٠٠٦: ٥٩ تقديرات عام ٢٠٠٧: ١٢٠ الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٥٠
(ب) إعادة المفاوضات الكاملة للتوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص	(ب) عدد المسائل الجوهرية المتفق عليها كأساس لتسوية شاملة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٦: لا توجد أي مسألة
	تقديرات عام ٢٠٠٧: لا توجد أي مسألة
	الهدف لعام ٢٠٠٨: ٤ مسائل

النواتج

- المشاورات مع الأطراف المعنية
- تيسير الحوار والمفاوضات بين الجانبين، بمن فيهما الزعيمان
- تقديم خدمات استشارية إلى منظمات المجتمع المدني بشأن مشاركتها في البحث عن تسوية شاملة
- تقديم خدمات استشارية بشأن الجوانب الإجرائية والقانونية والتقنية للمسائل الجوهرية
- ورقات العمل والمقترحات المعتمدة أساساً لتسوية شاملة
- التقارير والإحاطات المقدمة إلى مجلس الأمن

العوامل الخارجية

٢٥ - من المتوقع أن يتسنى تحقيق الهدف شريطة أن تكون هناك إرادة سياسية والتزام من الجانبين للتوصل إلى تسوية شاملة، وكذلك دعم متواصل من المجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧			الاحتياجات لعام ٢٠٠٨		تحليل الفرق ٢٠٠٧-٢٠٠٨	
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)= (١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد المدنيين	٢٧٤,٤	-	٢٧٤,٤	١٧٣,١	-	٢٧٤,٤	(١٠١,٣)
التكاليف التشغيلية	١٤٩,٨	٥٢,١	٩٧,٧	١٢٥,٤	-	١٢٥,٢	٠,٢
مجموع الاحتياجات	**٤٢٤,٣**	**٥٢,١**	**٣٧٢,١**	**٢٩٨,٥**	**-**	**٣٩٩,٦**	**(١٠١,١)**

٢٦ - تحسبا لتعيين مستشار خاص في عام ٢٠٠٨، ستغطي الاحتياجات المقدرة البالغ صافيها ٥٠٠ ٢٩٨ دولار (إجماليها ١٠٠ ٣٣٣ دولار) المرتبات والتكاليف العامة للموظفين للمستشار الخاص وموظفي الدعم التابعين له (١٠٠ ١٧٣ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٩٠٠ ١٢٤ دولار) واللوازم والخدمات الأخرى (٥٠٠ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع الكلي
المعتمدة لعام ٢٠٠٧	١	–	–	–	–	١	–	–	٢	–	١	٣	–	–	–	٣
المقترحة لعام ٢٠٠٨	١	–	–	–	–	١	–	–	٢	–	١	٣	–	–	–	٣
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

٢٧ - سيبقى مجموع الاحتياجات من الموظفين للمكتب لعام ٢٠٠٨ دون تغيير.

٣ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية

(٩٠٠ ٩٠٢ ١ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٢٨ - عقب دعوة مجلس الأمن، في قراره ١٣٦٦ (٢٠٠١)، الأمين العام أن يحيل إلى المجلس المعلومات والتحليلات المتاحة من داخل منظومة الأمم المتحدة عن حالات الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، أبلغ الأمين العام، في رسالته المؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/567)، رئيس المجلس، بقراره تعيين خوان مانديز مستشارا خاصا له معنيا بمنع الإبادة الجماعية. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام، في رده المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/568)، بأن المجلس قد أحاط علما بقراره.

٢٩ - وتتمثل مسؤوليات المستشار الخاص، وفقا للخطوط العامة لولايته المدرجة في مرفق رسالة الأمين العام المذكورة أعلاه، في ما يلي: (أ) جمع المعلومات المتاحة، وبخاصة من داخل منظومة الأمم المتحدة، بشأن الانتهاكات الواسعة النطاق والخطيرة لحقوق الإنسان والقانون

الإنساني الدولي ذات الطابع العرقي والإثني، التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة جماعية إذا لم يتم منعها أو وقفها؛ (ب) أداء دور آلية للإنذار المبكر للأمين العام، ومن خلاله لمجلس الأمن، عن طريق توجيه اهتمامهما إلى الحالات التي يحتمل أن تسفر عن حدوث إبادة جماعية؛ (ج) تقديم توصيات إلى مجلس الأمن، من خلال الأمين العام، حول الإجراءات الكفيلة بمنع أو وقف الإبادة الجماعية؛ (د) إقامة اتصال مع منظومة الأمم المتحدة حول الأنشطة المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية والعمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل وإدارة المعلومات المتعلقة بالإبادة الجماعية أو الجرائم المتصلة بها.

٣٠ - وفي نهاية أيار/مايو ٢٠٠٧، عين الأمين العام مستشاره الجديد المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية، فرانسيس دينق، مواصلة للجهود الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا المجال.

٣١ - ولتكملة عمل المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية، وتفعيل المفهوم وبلورة مبدأ المسؤولية عن الحماية، حسبما هو مبين في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وحسبما ورد في الفقرات من ١٣٨ إلى ١٤٠ من قرار الجمعية العامة ١/٦٠، قرر الأمين العام تعيين مستشار خاص برتبة أمين عام مساعد معني بالمسؤولية عن الحماية. وسيعمل هذا المستشار الخاص بشكل وثيق مع الأمين العام والمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية، من أجل تعزيز وترسيخ التوافق في الآراء، الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بشأن المسؤولية عن الحماية، وتقديم المشورة والتوصيات حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم المستشار الخاص بما يلي: (أ) التشاور مع الدول الأعضاء بشأن السبل التي تستطيع الأمم المتحدة بها المساعدة على تطبيق المعايير وتحقيق الأهداف المحددة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛ (ب) إشراك الأقسام الأخرى للأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة، علاوة على الأطراف الفاعلة الأخرى من جميع أرجاء العالم، في تقييم السبل التي تستطيع بها منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات العالمية والإقليمية الأخرى، والمجتمع الدولي بأسره، المساعدة في تنفيذ مسؤولية الحماية؛ (ج) أداء دور المنسق في مجال تعزيز هذا المبدأ؛ (د) استخلاص ما يستفاد من نتائج هذه المشاورات والمناقشات والتقييمات، من أجل تقديم المشورة إلى الأمين العام حول الكيفية التي تستطيع الأمم المتحدة بها دفع هذه الأهداف إلى الأمام وتوفير الدعم لها على أفضل وجه؛ (هـ) تقديم المساعدة للأمين العام بشأن تنفيذ قراراته في هذا المجال، حسب الاقتضاء.

٣٢ - وواصل مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية، خلال عام ٢٠٠٧، العمل في تعاون وثيق مع إدارة الشؤون السياسية، ومفوضية الأمم

المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، واستمر في تعميق علاقاته المتبادلة وتعاونه مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وعلاوة على ذلك، شارك المستشار الخاص، في ما يلي: (أ) اللجنة التنفيذية للسلم والأمن والفريق الإطاري المشترك بين الوكالات، حيث قدم للمشاركين المشورة في مجال منع الإبادة الجماعية وطلب منهم معلومات ذات صلة بولايته؛ (ب) مناقشات لجنة السياسات ذات العلاقة بولايته؛ و (ج) عدد من فرق العمل والأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات المعنية بمسائل تهم ولايته، من قبيل المسائل المتعلقة بعمليات حفظ السلام في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وبالإضافة إلى ذلك، كان للمستشار الخاص اتصال وثيق مع الممثلين الخاصين للأمين العام في بعثات حفظ السلام في كوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وقدم المشورة إلى إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة بشأن المؤشرات المتعلقة بمنع الأحاديث التي تنم عن الكراهية وتحض عليها.

٣٣ - وأقام المستشار الخاص أيضا نظاما لجمع المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر بالإبادة الجماعية، من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن مصادر خارجية كذلك، معتمدا في ذلك على قائمة بالعلامات التحذيرية التي تحدد الحالات التي تتطلب اهتمامه، استنادا إلى المعلومات والتحليلات المتاحة داخل الأمم المتحدة ولدى آليات الإنذار المبكر الخارجية. وتتمثل نقطة بدء جمع المعلومات في تحديد التعريف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية والأعمال الأخرى التي يعاقب عليها القانون، وفقا لما تنص عليه اتفاقية منع الجريمة والإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة ١٩٤٨[(١)]، ولكي تكون المعلومات مهمة بشكل خاص بالنسبة لمكتب الممثل الخاص، يجب أن تشير إلى وجود جماعة معرضة للخطر على المستوى الوطني أو الإثني أو العرقي أو الديني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي يمكن أن تصبح جسيمة أو واسعة النطاق هي الانتهاكات التي تكون مقترنة بعوامل إضافية أخرى، نص عليها القانون الدولي للسوابق القضائية المتعلقة بالإبادة الجماعية. أو أشارت إليها استنتاجات البحوث الأكاديمية في مجال الدراسات المتعلقة بالإبادة الجماعية. وتساعد العوامل الناتجة عن السوابق أو العوامل الخارجية، على تحديد الحالات التي تستدعي الاهتمام الفوري للمستشار الخاص، والحالات التي تستدعي أيضا تقديم توصيات إلى الأمين العام أو اتخاذ إجراء من قبله.

(١) قرار الجمعية العامة ٢٦٠ ألف (د-٣)، المرفق، المادتان ٢ و ٣.

٣٤ - وشارك مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية في مناسبات دولية عامة ومناسبات أكاديمية، وأقام اتصالا مع منظمات المجتمع المدني والمجموعات غير الحكومية المشتغلة بأنشطة الإنذار المبكر، وساهم في نشر المعلومات المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية من خلال المناسبات الإعلامية ومقالات الرأي، التي تساعد على نشرها إدارة شؤون الإعلام. وعلاوة على ذلك، قدم المكتب الدعم اللوجستي والإداري والفني إلى اللجنة الاستشارية المعنية بمنع الإبادة الجماعية، التي عينها الأمين العام في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦، والمكونة من شخصيات بارزة ذات خلفيات متنوعة متصلة بمنع الصراعات وحقوق الإنسان وحفظ السلام والدبلوماسية والوساطة.

٣٥ - وفيما يلي بيان هدف المستشار الخاص وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: منع الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ذات الطابع القومي أو العنصري أو العرقي أو الديني، التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة جماعية، وتفعيل هذه القاعدة وبلورة مبدأ لمسؤولية عن الحماية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) رفع درجة فهم ووعي الدول والأطراف الفاعلة الإقليمية من غير الدول فيما يتعلق بالحالات والظروف التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة وفظائع جماعية	(أ) '١' ازدياد عدد الأطراف الفاعلة الجديدة على المستوى الإقليمي من غير الدول والدول المشاركة في تحليل مؤشرات الانتهاكات الواسعة النطاق والخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، ذات الطابع الإثني أو العرقي أو الوطني أو الديني، ويشمل ذلك إيجاد عوامل قادرة على تخفيفها مقاييس الأداء ٢٠٠٦: ١٠ أطراف فاعلة تقديرات عام ٢٠٠٧: ١٠ أطراف فاعلة الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٥ طرفا فاعلا
	(أ) '٢' زيادة عدد الدراسات المتعلقة بالإبادة، التي تُجرى بناء على تكليف وتتاح للجمهور، ويشمل ذلك تدابير فعالة لمنع نشوء الحالات التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة أو فظائع جماعية مقاييس الأداء ٢٠٠٦: غير متوافرة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	تقديرات عام ٢٠٠٧: دراستان الهدف لعام ٢٠٠٨: ٦ دراسات
	(أ) '٣' زيادة عدد الطلبات على المعلومات المتعلقة بمؤشرات و/أو منهجية الإنذار المبكر، المقدمة من الدول الأعضاء والمجتمع المدني وإدارات ووكالات الأمم المتحدة مقاييس الأداء ٢٠٠٦: غير متوافرة تقديرات عام ٢٠٠٧: صفر الهدف لعام ٢٠٠٨: ٤ طلبات لمعلومات
(ب) استحداث آلية محسَّنة للإنذار المبكر والوقاية، معنية بالإجراءات التي تتخذ لمنع حدوث الإبادة والفظائع الجماعية	(ب) زيادة عدد الإجراءات وأُطر التعاون التي تعد وتنفذ فيما بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من أجل استعراض وتحليل الحالات والظروف التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة أو فظائع جماعية مقاييس الأداء ٢٠٠٦: غير متوافرة تقديرات عام ٢٠٠٧: إجراء واحد وإطار تعاون واحد الهدف لعام ٢٠٠٨: ٤ إجراءات و ٤ أُطر تعاون
(ج) ازدياد فهم الدول الأعضاء والأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى لمفهوم المسؤولية عن الحماية، وتعزيز الدول لقدرة التعرف على مؤشرات الإنذار المبكر وعلى تخفيف الآثار	(ج) زيادة عدد المقالات الصحفية والإعلامية الآتية من مناطق مختلفة متزايدة العدد فيما يتعلق بمفهوم المسؤولية عن الحماية مقاييس الأداء ٢٠٠٦: غير متوافرة تقديرات عام ٢٠٠٧: صفر الهدف لعام ٢٠٠٨: ٢٠ بيانا إعلاميا ومقالة صحفية

النواتج:

- تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء من خلال بعثات لتقديم المشورة وعمليات استشارية وأنشطة اتصال فيما يتعلق بمنع الإبادة والفظائع الجماعية
- تنظيم بعثات متعددة التخصصات للتعريف وبناء القدرات في مناطق التوترات أو الصراعات
- التبكير بإجراء تحليلات لمؤشرات الإبادة و/أو الفظائع الجماعية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني، ذات الطابع الإثني أو العرقي أو الوطني أو الديني
- تنظيم حملة دعوة عامة بشأن الإجراءات الوقائية في الحالات التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة أو فظائع جماعية، ويشمل ذلك التكليف بإجراء دراسات، وإعداد مواقع على الإنترنت، وتنفيذ أنشطة للتوعية
- تنظيم عمليات استشارية مشتركة مع الدول الأعضاء والأطراف المشاركة من منظومة الأمم المتحدة بشأن مفهوم المسؤولية الجماعية، ويشمل ذلك المؤشرات الأساسية وتدابير التخفيف، من قبيل الإجراءات التشريعية المتعلقة بالخطاب الداعي إلى الكراهية
- عقد اجتماعات وحلقات دراسية وحلقات عمل دورية مع تنظيمات المجتمع المدني ذات الاهتمام الفعلي بتعزيز المسؤولية عن الحماية وبالعمل كآليات للإنذار المبكر، في مختلف المناطق
- عقد اجتماعات دورية منظمة مع الخبراء الحكوميين والعلماء المستقلين ومحللي السياسات ومراكز الأبحاث بُغية تقييم السُبل المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للمساعدة في تنفيذ المسؤولية عن الحماية
- تنظيم أربعة اجتماعات لأفرقة خبراء وحلقتين دراسيتين حول علامات الإنذار المبكر المتعلقة بالحالات التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة أو فظائع جماعية
- استحداث وتجميع قائمة خبراء ومواصلة إعداد نظام/قاعدة بيانات لجمع المعلومات وتحليلها
- عقد اجتماعات مشتركة دورية مع اللجنة الاستشارية المعنية بمنع الإبادة والفظائع الجماعية بشأن الجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها الأمم المتحدة بهدف منع الإبادة الجماعية

العوامل الخارجية

٣٦ - يتوقع إنجاز الهدف، شريطة وجود الإرادة السياسية لدى أعضاء مجلس الأمن والهيئات الحكومية الدولية الأخرى للدخول في حوار مع المستشارين الخاصين بُغية النظر في تحليلاتهم وتوصياتهم والعمل بها، حسب الاقتضاء؛ وشريطة وجود الاستعداد لدى الدول الأعضاء، التي تستضيف مناسبات حاسمة، للسماح للمستشارين الخاصين بالوصول إلى أهدافهم والدخول في حوار معهم؛ وشريطة وجود نية حسنة ومشاركة فعلية من جانب المنظمات الإقليمية الأخرى.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦-٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧			الاحتياجات لعام ٢٠٠٨			تحليل الفرق ٢٠٠٧-٢٠٠٨
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٧	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	١ ٠٩١,١	٩٥٤,٠	١٣٧,١	١ ٢٧٩,٣	-	٧١٤,١	٥٦٥,٢
التكاليف التشغيلية	٦٣١,٥	٣٤٥,٥	٢٨٦,٠	٦٢٣,٦	٤٩,٠	٣٦٨,٤	٢٥٥,٢
مجموع الاحتياجات	**١ ٧٢٢,٦**	**١ ٢٩٩,٥**	**٤٢٣,١**	**١ ٩٠٢,٩**	**٤٩,٠**	**١ ٠٨٢,٥**	**٨٢٠,٤**

٣٧ - يصل صافي الاحتياجات التقديرية للمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية، لمدة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٩٠٠ ٩٠٢ ١ دولار (إجماليها ٦٠٠ ١٢٦ ٢ دولار) وتغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة فيما يتعلق باستمرار ٤ وظائف قائمة علاوة على إنشاء ٤ وظائف جديدة (وظيفة واحدة بدرجة وكيل أمين عام، ووظيفة واحدة برتبة ف-٥، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (٣٠٠ ٢٧٩ ١ دولار)، والخدمات الاستشارية (٣٠٠ ٣٣ دولار) المتعلقة بإعداد دراسات مواضيعية، والسفر في مهام رسمية (٢٠٠ ٤٢٥ دولار)، وشراء المعدات المكتبية وإيجار الحيز المكتبي (٤٠٠ ١٣٧ دولار)، وتكاليف النقل المحلي أثناء تنفيذ المهام المتعلقة بتقديم المشورة (٥٠٠ ٤ دولار)، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (٢٠٠ ١٧ دولار)، علاوة على تنظيم اجتماعات اللجنة الاستشارية المعنية بمنع الإبادة والفظائع الجماعية (٠٠٠ ٦ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها									فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع الكلي
المعتمدة لعام ٢٠٠٧	-	١	-	-	٢	-	-	-	٣	-	١	٤	-	-	-	٤
المقترحة لعام ٢٠٠٨	١	١	-	-	١	٢	١	-	٦	-	٢	٨	-	-	-	٨
التغير	١	-	-	-	١	-	١	-	٣	-	١	٤	-	-	-	٤

٣٨ - يقترح إنشاء وظيفة المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية في رتبة وكيل للأمين العام، للتأكيد على أهمية ولايته وكفالة استمرار اتصاله على مستوى رفيع بالدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والهيئات الأكاديمية، والهيئات غير الحكومية، وكيانات الأمم المتحدة. وسيعمل شاغل الوظيفة الحالية برتبة أمين عام مساعد كمستشار خاص للأمين العام معني بالمسؤولية عن الحماية مع اقتصار مجال تركيزه على بلورة مفهوم وولاية المسؤولية عن الحماية، بصورة فعالة وفي الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، يقترح إنشاء وظيفة لمساعد خاص (ف-٥) لكفالة وجود تنسيق فعال بين المستشارين الخاصين، ووظيفة لموظف لشؤون التقارير (ف-٣)، ووظيفة إضافية لمساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، توفير الدعم الإداري المتخصص لكل واحد من المستشارين الخاصين.

٤ - المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية

(٤٠٠ ٨٦٧ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٣٩ - أبلغ الأمين العام مجلس الأمن في رسالته المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/2005/497) بقراره تعيين السفير بيتر فان والسوم من هولندا مبعوثا شخصيا له إلى الصحراء الغربية وأشار إلى أن المبعوث سيساعد الأمين العام في تقييم الأوضاع واستطلاع أفضل السبل لتجاوز المأزق السياسي الحالي في منطقة الصحراء الغربية بالتعاون مع الطرفين والدول المجاورة وأصحاب الشأن الآخرين. وعلى إثر هذه الرسالة، قام رئيس مجلس الأمن في رسالته المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/2005/498) بإبلاغ الأمين العام بأن قراره تعيين السفير بيتر فان والسوم مبعوثا شخصيا له قد عُرض على أعضاء المجلس وأن المجلس أحاط علما بما يعتزم الأمين العام القيام به.

٤٠ - وسيواصل المبعوث الشخصي للأمين العام بذل مساعيه الحميدة وجهوده من أجل التوصل إلى حلّ دائم لمسألة الصحراء الغربية. وقد أقام المبعوث الشخصي، منذ تعيينه، اتصالات مع الطرفين المعنيين والدول المجاورة ومع أعضاء مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية، بغرض الوقوف على وجهات نظرهم المتعلقة بالحالة السياسية، كما أجرى تقييما لموقفهم من مختلف المبادرات المعروضة في السنوات الماضية.

٤١ - وأهاب مجلس الأمن مؤخراً في قراره ١٧٥٤ (٢٠٠٧) بالطرفين أن يدخلا في مفاوضات دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ التطورات التي شهدتها الشهور الأخيرة

في الحسبان، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين. وطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقوم برعاية هذه المفاوضات، ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الملائم لهذه المحادثات.

٤٢ - وعلى إثر ذلك، بدأ الاجتماع الأول المعقود في إطار عملية التفاوض في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وبغية التوصل إلى حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية، سيواصل المبعوث الشخصي مناقشاته في عام ٢٠٠٨ مع الطرفين ومع الدول المجاورة. وسيواصل في هذا الصدد لقاءاته بالحكومة المغربية وقيادة المؤتمر الدستوري للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعروف بجبهة البوليساريو، ومع حكومتي دولتي الجوار، وهما الجزائر وموريتانيا.

٤٣ - وأثناء الاضطلاع بالولاية الموكلة إليه، يقوم المبعوث الشخصي بتقديم تقاريره إلى الأمين العام عن طريق وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وسيتوافر الدعم لهذه الولاية من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة اللتين ستضطلعان بالتنسيق الوثيق للمبادرات السياسية، وبتقديم التوجيه والمعلومات المستكملة بشكل دوري عن التطورات السياسية في المنطقة وعن الحالة في الميدان، وغير ذلك من التحليلات والمشورة السياسية. وتقدم إدارة الدعم الميداني التابعة للأمانة العامة الدعم اللوجستي خلال زيارات المبعوث الشخصي لمنطقة الصحراء الغربية.

٤٤ - وفيما يلي بيان هدف المبعوث الشخصي وإنجازاته ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: التوصل إلى تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية	مشاركة الطرفين في المفاوضات الرامية إلى تسوية المسألة وإسهامهما فيها بشكل بناء
	مقاييس الأداء
	'١' عدد الاجتماعات المعقودة بين الطرفين لحل المأزق
	عام ٢٠٠٦: لا شيء
	تقديرات عام ٢٠٠٧: ٤
	الهدف لعام ٢٠٠٨: ٧
	'٢' التوصل إلى اتفاق
	عام ٢٠٠٦: لا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	تقديرات عام ٢٠٠٧: لا
	الهدف لعام ٢٠٠٨: نعم

النواتج

- إجراء مناقشات ومشاورات بين الطرفين المعنيين وإجراء مشاورات سياسية مع الطرفين ومع الدول المجاورة والمجتمع الدولي
- تقديم التقارير والإحاطات إلى مجلس الأمن

العوامل الخارجية

٤٥ - يُتوقع أن تحقق الجهود المبذولة في إطار المساعي الحميدة للأمين العام، والتي يضطلع بها أساسا مبعوثه الشخصي، الهدف والإنجازات المتوقعة شرط أن يكون الطرفان مستعدين وملتزمين بالتوصل إلى حل سياسي، وأن تقدم الدول المجاورة والمجتمع الدولي الدعم لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧			الاحتياجات لعام ٢٠٠٨			تحليل الفرق ٢٠٠٨-٢٠٠٧	
فئة الإنفاق	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٧	الفرق	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	
تكاليف الموظفين المدنيين	١٩٧,٣	١٥٥,١	٤٢,٢	١٣٩,١	—	٩٧,٧	٤١,٤	
التكاليف التشغيلية	٤٣٨,٤	٤٦٨,١	(٢٩,٧)	٧٢٨,٣	—	٢٥٥,١	٤٧٣,٢	
مجموع الاحتياجات	**٦٣٥,٧**	**٦٢٣,٢**	**١٢,٥**	**٨٦٧,٤**	—	**٣٥٢,٨**	**٥١٤,٦**	

٤٦ - يصل صافي احتياجات المبعوث الشخصي من الموارد لعام ٢٠٠٨ إلى ٤٠٠ ٨٦٧ دولار (إجماليها ٥٠٠ ٩١٦) وتشمل تكاليف الموظفين الدوليين (١٠٠ ١٣٩ دولار) ومخصصات الاستشاريين (٢٠٠ ١٠٤ دولار) وتكاليف السفر في مهام رسمية (٠٠٠ ٤٧٢ دولار) وكذلك تكاليف الاتصالات وتكاليف اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٦٠٠ ١٥١ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون				
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع الكلي
المعتمدة لعام ٢٠٠٧	١	–	–	–	–	–	–	١	–	–	١	–	–	–	–	١
المقترحة لعام ٢٠٠٨	١	–	–	–	–	–	–	١	–	١	–	–	–	–	–	١
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	**١**

٤٧- سيظل مجموع الاحتياجات من الموظفين لمكتب المبعوث الشخصي لعام ٢٠٠٨ دون تغيير.

٥ - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

(٩٣١ ٠٠٠ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٤٨ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بقراره تعيين تيريه رود – لارسن مبعوثا خاصا له معنيا بتنفيذ قرار المجلس ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لتمكينه من أن يقدم تقريرا إلى المجلس كل ستة أشهر عن تنفيذ القرار وفقا لطلب المجلس في بيان رئيسه المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36). وتنفيذا لهذه الولاية، يُجري المبعوث الخاص مشاورات مع حكومة لبنان وسائر الدول الأعضاء المهتمة لمساعدة الأمين العام في إعداد التقارير نصف السنوية المقدمة إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار.

٤٩ - واستجابة للتقرير نصف السنوي الثالث للأمين العام (انظر S/2006/248)، اعتمد مجلس الأمن، في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦) الذي كرر فيه دعوته إلى التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وشجع بقوة حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان، تمشيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني اللبناني، بتحديد حدودهما المشتركة، وبخاصة في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل، ملاحظا أن تلك التدابير ستشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان

وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، وتحسين العلاقات بين البلدين، مما يساهم مساهمة إيجابية في تحقيق الاستقرار في المنطقة؛ كما حث الطرفين على بذل الجهود من خلال تعزيز الحوار الثنائي لبلوغ تلك الغاية. ولم تنفذ بعد تلك الأحكام الواردة في القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

٥٠ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، قام المبعوث الخاص، في ضوء تصاعد أعمال القتال في لبنان وإسرائيل، بزيارة الشرق الأوسط مرتين، في إطار مساعي الأمين العام للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في المنطقة. وعلاوة على ذلك، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي أكد فيه على أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفقا لأحكام القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة في اتفاق الطائف؛ وطلب إلى الأمين العام أن يضع، من خلال الاتصال بالعناصر الفاعلة الرئيسية الدولية والأطراف المعنية مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك نزع السلاح وترسيم الحدود الدولية اللبنانية؛ وطلب إلى الأمين العام أم يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون أسبوع من تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبصورة منتظمة بعد ذلك.

٥١ - ومنذ اعتماد القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أحرزت الأطراف المعنية تقدما نحو تنفيذه. وقد تم بوجه خاص تلبية المقتضيات المتصلة بانسحاب القوات والمعدات العسكرية السورية، وكذلك إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة. بيد أنه لم ينفذ بالكامل أحد أحكام القرار الذي يدعو إلى بسط سيطرة حكومة لبنان على كل الأراضي اللبنانية، والاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع. كذلك لم ينفذ أحد الأحكام الذي يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، ولم يشهد لبنان عملية انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، وفقا لما شدد عليه مجلس الأمن في القرار وفي العديد من البيانات الرئاسية اللاحقة.

٥٢ - ويرزح لبنان، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تحت أزمة سياسية متواصلة عرقلت إحراز مزيد من التقدم تجاه التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفي هذا الصدد، لاحظ الأمين العام في تقريره نصف السنوي الخامس (S/2007/262)، أن الأزمة الحالية تدل على أن أحكام القرار لا تزال تحظى بنفس الأهمية التي كانت تحظى بها وقت اتخاذ القرار بادئ الأمر. وظل مجلس الأمن، يدعو في بيانات رئيسه اللاحقة، إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ويحث الأمين العام ومبعوثه الخاص على مواصلة جهودهما الرامية لتحقيق تلك الغاية. ومن أجل الخروج من الأزمة الحالية لا بد من الجمع بين بحث مسألة الرئاسة اللبنانية

والاتفاق بشأنها، وهو أمر ضروري لتحقيق التقدم. ولكن الأزمة السياسية الحالية في لبنان والتنفيذ الشامل لجميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ليسا مسألة محلية صرفة إذ يظلان مرتبطين بالتوجهات والشواغل الإقليمية الأوسع نطاقا.

٥٣ - ويعمل المبعوث الخاص على نحو وثيق مع مكتب المنسق الخاص للبنان الذي يحيط المبعوث الخاص علما على نحو منتظم بالتطورات السياسية في لبنان، ويقوم معه بمهام سياسية ميدانية مخصوصة. وعلاوة على ذلك، يقدم المنسق الخاص واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الدعم اللوجستي اللازم للرحلات التي يقوم بها المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط.

٥٤ - وستعتبر ولاية المبعوث الخاص قد اكتملت عندما يشهد مجلس الأمن بأن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) قد نُفذ بالكامل. غير أن الوضع المضطرب حتى يومنا هذا في لبنان وفي المنطقة جعل إنجاز المزيد من التقدم نحو التنفيذ الكامل للأحكام المتبقية من القرار أمرا أكثر تعقيدا.

٥٥ - وفيما يلي بيان هدف مكتب المبعوث الخاص وانجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز:

الهدف: التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وجميع مقررات المجلس اللاحقة ذات الصلة، ولاسيما القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تيسير الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء أراضيه	(أ) '١' تقديم المبعوث الخاص التشجيع لبذل المزيد من الجهود الرامية إلى إقامة علاقات دبلوماسية متبادلة بين لبنان والدول الأعضاء التي ورد ذكرها في قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، وفي بيانات رئيس مجلس الأمن ذات الصلة؛ وتحديد الحدود الدولية للبنان مع تلك الدول الأعضاء، مع مراعاة أن إقامة العلاقات الدبلوماسية فيما بين الدول، وإنشاء بعثات دبلوماسية دائمة أمران، يتمان بناء على الموافقة المتبادلة مقاييس الأداء عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية ٢٠٠٦: ٢٠ تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢٠-٣٠ الهدف لعام ٢٠٠٨: ٣٠-٣٥

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	(أ) '٢' تيسير زيادة بسط سلطة حكومة لبنان في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، ولاسيما على امتداد حدوده
	مقاييس الأداء
	عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية
	٢٠٠٦: ٢٠
	تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢٠-٣٠
	الهدف لعام ٢٠٠٨: ٣٠-٣٥
	(أ) '٣' تقديم المبعوث الخاص الدعم لوقف تدفق الأسلحة إلى لبنان بصورة غير مشروعة
	مقياس الأداء
	عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية
	٢٠٠٦: ٢٠
	تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢٠-٣٠
	الهدف لعام ٢٠٠٨: ٣٠-٣٥
(ب) تيسير تفكيك جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها	(ب) '١' زيادة اكتساب حكومة لبنان لحق احتكار استخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها
	مقاييس الأداء
	عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية
	٢٠٠٦: ٢٠
	تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢٠-٣٠
	الهدف لعام ٢٠٠٨: ٣٠-٣٥
	(ب) '٢' تقديم المبعوث الخاص الدعم لتقليص عدد الجماعات التي تحمل أسلحة بخلاف القوات المسلحة الرسمية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية ٢٠٠٦: ٢٠ تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢٠-٣٠ الهدف لعام ٢٠٠٨: ٣٠-٣٥
	(ب) '٣'تقديم المبعوث الخاص الدعم لتقليص عدد الميليشيات أو الجماعات المسلحة الأخرى العاملة في لبنان مقاييس الأداء عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية ٢٠٠٦: ٢٠ تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢٠-٣٠ الهدف لعام ٢٠٠٨: ٣٠-٣٥
(ج) التيسير دعما لتعزيز استجابة جميع الحكومات المعنية لأحكام الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)	(ج) '١'قيام المبعوث الخاص بالتشجيع على زيادة الجهود التي تبذلها حكومة لبنان وحكومات الدول الأعضاء التي ورد ذكرها في قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) وفي بيانات رئيس مجلس الأمن ذات الصلة لإجراء حوار ثنائي منتظم، بما في ذلك تعزيز العلاقات الثنائية، مع مراعاة أن إقامة العلاقات الدبلوماسية وإنشاء بعثات دبلوماسية دائمة أمران يتمان بناء على الموافقة المتبادلة مقاييس الأداء عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية ٢٠٠٦: ٢٠ تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢٠-٣٠ الهدف لعام ٢٠٠٨: ٣٠-٣٥

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	(ج) '٢' قيام المبعوث الخاص بالتشجيع على زيادة الجهود المبذولة لتشجيع إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل بين حكومة لبنان وحكومات الدول الأعضاء التي ورد ذكرها في قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) وفي بيانات رئيس مجلس الأمن ذات الصلة مقاييس الأداء عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية ٢٠٠٦: ٢٠ تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢٠-٣٠ الهدف لعام ٢٠٠٨: ٣٠-٣٥

النواتج

- عقد اجتماعات منتظمة للمبعوث الخاص مع ممثلي حكومة لبنان والحكومات الأخرى المعنية بالأمر
- تقديم الدعم لحكومة لبنان في تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من خلال المساعي الحميدة بوجه خاص
- تقديم الدعم للحوار الوطني اللبناني، المتعلق بحل الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها، ولاسيما من خلال عقد اجتماعات مع حكومة لبنان
- تيسير إجراء حوار بين منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية وحكومة لبنان فيما يتعلق بحل الميليشيات الفلسطينية ونزع سلاحها، ولاسيما عن طريق عقد اجتماعات مع منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية وبذل مساع حميدة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة لبنان
- بذل مساع حميدة وإجراء مشاورات مع جميع الحكومات الأجنبية التي قد يكون لها تأثير على الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان من أجل المساعدة على تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالوسائل السلمية
- بذل مساع حميدة وإجراء مشاورات مع حكومة لبنان وحكومات الدول الأعضاء التي ورد ذكرها في قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) وفي بيانات رئيس مجلس الأمن ذات الصلة
- بذل مساع حميدة وتيسير إجراء حوار ثنائي ومتعدد الأطراف بين لبنان والدول الأعضاء التي ورد ذكرها في قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) وفي بيانات رئيس مجلس الأمن ذات الصلة
- تسوية أوضاع حدود لبنان وتوضيحها
- تقديم الأمين العام تقارير نصف سنوية إلى مجلس الأمن

العوامل الخارجية

٥٦ - يُنتظر أن يتحقق الهدف والإنجازات المتوقعة على افتراض ما يلي: (أ) وجود استقرار سياسي واستتباب الأمن في لبنان؛ (ب) عدم استئناف أعمال القتال في المنطقة؛ (ج) وجود نوايا سياسية حسنة من جانب الأطراف المعنية؛ (د) وجود تأثير إيجابي للنوايا السياسية الحسنة للدول الأعضاء على الأطراف المعنية؛ (هـ) عدم وجود توترات بين لبنان وجيرانه.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧			الاحتياجات لعام ٢٠٠٨			تحليل الفرق ٢٠٠٨-٢٠٠٧
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٧	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٤٤٣,٢	٣٧٩,٥	٦٣,٧	٢٤٢,٨	-	٢٤٦,٥	(٣,٧)
التكاليف التشغيلية	١ ٣١١,٦	٧٥٥,٨	٥٥٥,٨	٦٨٨,٢	-	٨٤٥,٢	(١٥٧,٠)
مجموع الاحتياجات	**١ ٧٥٤,٨**	**١ ١٣٥,٣**	**٦١٩,٥**	**٩٣١**	**-**	**١ ٠٩١,٧**	**(١٦٠,٧)**

٥٧ - يصل صافي الاحتياجات التقديرية لمكتب المبعوث الخاص في عام ٢٠٠٨ إلى ٩٣١ ٠٠٠ دولار (إجماليها ٨٠٠ ٩٧١ دولار)، وهي تشمل تكاليف الموظفين الدوليين (٨٠٠ ٢٤٢ دولار)، والخدمات الاستشارية (٥٠٠ ٧١ دولار)، وتكاليف السفر (٢٠٠ ٥١١ دولار)، والاحتياجات المتعلقة بالنقل البري (٠٠٠ ٣٣ دولار)، والاتصالات (٨٠٠ ٣٧ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٧٠٠ ٣٤ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع الكلي**
الموافق عليها لعام ٢٠٠٧	-	-	-	-	-	١	-	-	**١**	-	١	**٢**	-	-	-	**٢**
المقترح لعام ٢٠٠٨	-	-	-	-	-	١	-	-	**١**	-	١	**٢**	-	-	-	**٢**
التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**

٥٨ - يظل مجموع احتياجات المكتب من الموظفين لعام ٢٠٠٨ دون تغيير.

٦ - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

(٧١٥٩١٠٠ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٥٩ - اتسمت الحالة في جنوب لبنان، بعد انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي في أيار/مايو ٢٠٠٠ بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي وخطر استمرار الصراع بين إسرائيل ولبنان. ولهذا السبب تقررت ضرورة أن يكون للأمم المتحدة وجود سياسي في بيروت من أجل تقديم الدعم للجهود الدولية للحفاظ على السلام والأمن في جنوب لبنان. وبناء على ذلك، أُنشئ مكتب الممثل الشخصي للأمين العام لجنوب لبنان في آب/أغسطس ٢٠٠٠.

٦٠ - وبدءا من عام ٢٠٠٤، مر لبنان بعدد من التغيرات السياسية البالغة التأثير. ونتيجة لذلك، كانت هناك مشاركة أعمق وأوسع نطاقا للأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة السياسية. وبناء على ذلك، قرر الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، توسيع نطاق ولاية مكتب الممثل الشخصي للأمين العام لجنوب لبنان. وبذلك التوسيع لنطاق الولاية، أصبح مكتب الممثل الشخصي مسؤولا عن تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة السياسية وتلك المتصلة بالشؤون السياسية في لبنان. وهكذا فقد قام بدور المكتب السياسي الرائد في لبنان مع الاستمرار في ولايته لإقرار السلام والأمن في جنوب لبنان.

٦١ - وكان للنزاع العسكري بين لبنان وإسرائيل، في تموز/يوليه ٢٠٠٦، عواقب هائلة بالنسبة للوضع الاجتماعي والاقتصادي في لبنان. ففي أعقاب الحرب، دخل البلد مرحلة من الأزمات السياسية المتواصلة والأحداث الأمنية وعدم الاستقرار بوجه عام، وهي أمور لا تزال تشهد مزيدا من التدهور. وحملت آثار النزاع للبنان مزيدا من التحديات المالية والإنمائية والاجتماعية والاقتصادية. واستمر مستوى المشاركة والدعم السياسي لمكتب الممثل الشخصي للأمين العام للسلام والاستقرار بوجه عام في لبنان في التوسع في أثناء النزاع وفي الفترة التي تلته. وخلال النزاع، قام المكتب بدور رئيسي في مجال العمل مع حكومة لبنان، والأحزاب السياسية اللبنانية المهمة والمجتمع الدبلوماسي الدولي، لوضع إطار سياسي يفضي إلى إنهاء الأعمال القتالية، وللقيام بدور إيجابي في تهيئة بيئة ما بعد النزاع على نحو يساعد على استمرار وقف الأعمال القتالية، وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف.

٦٢ - وقد أدت الأحداث والتطورات السياسية في لبنان إلى تكثيف أنشطة الأمم المتحدة في ذلك البلد وتوسيع نطاقها. وقد زاد عدد الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في لبنان على مدار الأعوام الماضية وهي أنشطة تتطلب مزيدا من تبادل المعلومات والتنسيق داخل منظومة

الأمم المتحدة. ولتحقيق هذا الهدف المهم وكذلك لتعزيز قدرة المنظمة على تقديم دعم منسق وفعال في جميع جوانب النطاق العريض لخبراتها، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (S/2007/85)، باعتزامه تعيين ممثله الشخصي للبنان بوصفه المنسق الخاص لشؤون لبنان، ليتولى تنسيق عمل الأمم المتحدة في لبنان، وليمثل الأمين العام في جميع الجوانب السياسية لعمل المنظمة في ذلك البلد؛ وكذلك لكفالة أن تكون أعمال فريق الأمم المتحدة القطري في لبنان منسقة جيدا مع حكومة لبنان والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية بما يتفق مع الأهداف العامة للأمم المتحدة في لبنان. وقد أوضح المجلس، في رسالة رئيسه المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (S/2007/86) أنه أحاط علما بالنية التي أعرب عنها الأمين العام في رسالته.

٦٣ - وسيكون المنسق الخاص لشؤون لبنان كبير موظفي الأمم المتحدة المسؤول عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي إطار القيام بالمسؤوليات الجديدة والمزيدة، سيقوم المنسق الخاص بدور ممثل الأمين العام عند التعامل مع حكومة لبنان وجميع الأحزاب السياسية والمجتمع الدبلوماسي الموجود في لبنان، وسيتولى تنسيق أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري في لبنان مع حكومة لبنان والجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية الدولية بما يتفق والأهداف العامة للأمم المتحدة في لبنان مع التركيز بوجه خاص على إعادة الإعمار والتنمية والإصلاح. وسيقدم مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان مشورة سياسية إلى فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الشؤون السياسية التابع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وسيقيم علاقات عمل مؤسسية وثيقة وينشئ آليات ذات منهجية متزايدة تتيح إجراء مشاورات منتظمة وتبادل المعلومات وتحقيق مزيد من التنسيق والتكامل بين الأنشطة المتنوعة التي تضطلع بها المنظمة. وبوصفه ممثل الأمين العام لدى الفريق الأساسي للبلدان التي تدعم التنمية المالية والاجتماعية الاقتصادية للبنان، سيقوم المنسق الخاص أيضا بدور مهم في الدعوة من أجل استمرار المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة للبنان.

٦٤ - وقد قام مكتب الممثل الشخصي للأمين العام لجنوب لبنان (وهو الآن مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان) منذ إنشائه بدور رئيسي في العمل مع جميع الأطراف المعنية لدعم الجهود لنزع فتيل التوترات في البيئة السياسية الوطنية اللبنانية وعبر الخط الأزرق، من خلال القيام بتحليل مستمر وبتقديم تقارير والاضطلاع بأعمال دبلوماسية وقائية. وقد تم الاضطلاع بهذا العمل في جنوب لبنان ضمن جهود متضافرة بذلت مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). وتكثفت الجهود السياسية التي يبذلها المنسق الخاص خلال الشهور القليلة الماضية من عام ٢٠٠٧ في ضوء بيئة سياسية وأمنية متزايدة التعقيد شهدت أيضا هجوما مباشرا على اليونيفيل وعددا متناميا من الأحداث الأمنية، مثل النزاع المحدود

الذي وقع في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين بالقرب من طرابلس، والاغتيالات في بيروت وحملة تفجير السيارات الرامية إلى زيادة زعزعة استقرار البيئة السياسية الهشة بالفعل.

٦٥ - ويقوم المنسق الخاص، بالتنسيق الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، بإعداد مشاريع تقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويعمل بصورة وثيقة مع إدارة الشؤون السياسية بشأن إنتاج ورقات تحليلية ومذكرات إحاطة ونقاط حوار لاجتماعات الأمين العام مع محاوريه بشأن الوضع في لبنان والمسائل المحددة المتعلقة بولاية مكتب المنسق الخاص. ويقيم المنسق الخاص لشؤون لبنان حوارا مستمرا مع وكيلي الأمين العام للشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام بشأن جميع المسائل السياسية والتنظيمية الهامة المتعلقة بلبنان، بينما تقدم إدارة الدعم الميداني الدعم الإداري واللوجستي للمكتب.

٦٦ - وواصل المنسق الخاص تحقيق تقدم في عام ٢٠٠٧ بأن حافظ على إقامة حوار سياسي مع مختلف الأحزاب اللبنانية وتقديم دعم دبلوماسي للحل السلمي لخلافاتها الداخلية. وبالمثل، واصل العمل مع لبنان وإسرائيل للسعي إلى المحافظة على الهدوء على طول الخط الأزرق وللحيلولة دون حدوث انتهاكات من أي من الجانبين، ولكن المهمة المعقدة للغاية وهي التوصل إلى إجماع وطني على المسائل المهمة وانعدام الثقة المتزايد بصورة ملحوظة بين الطرفين أوجد مصاعب اجتماعية واقتصادية إضافية يجب على البلد معالجتها. كما أن التوترات الطائفية والاغتيالات والتدهور العام في المناخ الأمني كانت عوائق كبيرة في طريق تحقيق الأهداف الرئيسية للبعثة.

٦٧ - وقد شهد الوضع السياسي والأمني العام في بيروت تدهورا عاما طوال عام ٢٠٠٧. واستمر الوضع على طول الخط الأزرق في جنوب لبنان متوترا مع احتمال حدوث مزيد من الانتهاكات الخطيرة لوقف الأعمال القتالية.

٦٨ - وفيما يتعلق بالوضع السياسي الداخلي في لبنان، مازالت الحاجة إلى استمرار وجود سياسي للأمم المتحدة في بيروت قائمة من أجل تقديم دعم للجهود اللبنانية والدولية لحل الخلافات السياسية بصورة سلمية. وسيظل ذلك الدعم من جانب الأمم المتحدة بالغ الأهمية وسيؤدي إلى إحراز تقدم في المسائل الدستورية الرئيسية، وإلى إجماع وطني بشأن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وحوار وطني فعال بشأن المسائل المحورية التي تحظى بالاهتمام الوطني.

٦٩ - وسيظل الدعم السياسي والدبلوماسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة ضروريا إلى أن تتمكن الأحزاب اللبنانية من التفاعل بصورة حصرية بفضل عملية سياسية من الحوار والتسوية تتم من خلال مؤسسات الدولة، ومن العمل مع لبنان وإسرائيل والدول المهمة في

المنطقة من أجل الانتقال من مرحلة وقف الأعمال القتالية السائد في جنوب لبنان إلى وقف لإطلاق النار أكثر استدامة، وإلى اتفاق للهدنة في نهاية المطاف يُتوخى أن يحقق الاستقرار والأمن في جنوب لبنان. وفي هذا الصدد، فإن النجاح في حسم المسائل السياسية الجوهرية وهي تبادل الأسرى بين لبنان وإسرائيل، وحل مسألة مزارع شبعا، ووقف تحليقات الطيران الإسرائيلي، والسيطرة اللبنانية الكاملة على حدود البلد، والحل الكامل لمسألة الجماعات المسلحة في لبنان. سيكون مؤشرا على توافر بيئة سياسية لبنانية يمكن فيها إجراء تخفيض أو تقليص تدريجي للوجود السياسي للأمم المتحدة بالتوازي مع تحقيق التقدم.

٧٠ - وفيما يلي بيان هدف المنسق الخاص وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين نواتج التنمية في لبنان وصون السلام والأمن الدوليين في جنوب لبنان

الهدف: تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين نواتج التنمية في لبنان وصون السلام والأمن الدوليين في جنوب لبنان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) حوار سياسي مستمر بين الأحزاب اللبنانية بشأن المسائل الرئيسية	(أ) '١' استمرار مشاركة الأحزاب والطوائف المعنية في العملية السياسية مقاييس الأداء ٢٠٠٦: لا تنطبق تقديرات عام ٢٠٠٧: إجراء انتخابات رئاسية الهدف لعام ٢٠٠٨: ٦ قيام مؤسسات الدولة والرئاسة بمهامها بصورة طبيعية، وعمل الحكومة بشرعية غير مطعون فيها، وعقد اجتماعات منتظمة للبرلمان
	(أ) '٢' زيادة عدد الاجتماعات والتفاعلات بين قادة الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان مقاييس الأداء ٢٠٠٦: ١٠ تقديرات عام ٢٠٠٧: ١٥ الهدف لعام ٢٠٠٨: ٢٥

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	(أ) '٣' تطبيع الحوار السياسي فيما بين المؤسسات السياسية اللبنانية
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٦: لا تنطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٧: اجتماع البرلمان لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية
	الهدف لعام ٢٠٠٨: تنفيذ تدريجي لجدول الأعمال السياسي والإصلاحي الذي يضطلع به مجلس الوزراء

النواتج

- اجتماعات يومية مع القادة اللبنانيين الرئيسيين للأحزاب السياسية اللبنانية
- اجتماعات يومية على المستوى الوزاري للمنسق الخاص لشؤون لبنان ونائب المنسق الخاص لشؤون لبنان مع المحاورين الحكوميين الرئيسيين لتيسير تنفيذ برامج الإصلاح ولتنسيق الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة الإعمار
- اجتماعات كل أسبوعين مع الزعماء الدينيين
- بذل ''المساعي الحميدة'' وتيسير الحوار فيما بين الأحزاب
- بيانات شهرية علنية تدعم الحوار/الإجماع السياسي
- إحاطات أسبوعية للوفود الدبلوماسية والمبعوثين الخاصين عن الوضع السياسي/الأمني في لبنان وبرنامج إعادة الإعمار/التنمية للبنان
- تقديم ١٢ إحاطة إلى مجلس الأمن
- تنسيق أسبوعي فيما بين البعثات بين المنسق الخاص والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) احترام وقف الأعمال القتالية في جنوب لبنان واتصالات فعلية من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار على نحو مستدام في إطار التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)	(ب) '١' زيادة عدد الاتصالات الدبلوماسية في داخل لبنان وإسرائيل لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) مقاييس الأداء ٢٠٠٦: ١٠ تقديرات عام ٢٠٠٧: ١٠ الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٤ (ب) '٢' خلو منطقة جنوب الليطاني من الأسلحة ما عدا أسلحة الجيش اللبناني واليونيفيل مقاييس الأداء ٢٠٠٦: انخفاض حجم الأسلحة غير المصرح بها تقديرات عام ٢٠٠٧: عدم وجود أسلحة ظاهرة للعيان الهدف لعام ٢٠٠٨: عدم وجود أسلحة ظاهرة للعيان (ب) '٣' انخفاض عدد انتهاك الخط الأزرق عن طريق الجو والبحر والبر مقاييس الأداء ٢٠٠٦: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠٠٧: ١٥٠ الهدف لعام ٢٠٠٨: ٥٠ (ب) '٤' تحديد الوضع الإقليمي لمزارع شبعا مقاييس الأداء ٢٠٠٦: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠٠٧: تحديد مؤقت لحدود المنطقة المتنازع عليها

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الهدف لعام ٢٠٠٨: إقامة آلية مؤسسية للتفاوض وتحديد وضع مزارع شبعا
	(ب) '٥' زيادة النسبة المئوية لتنفيذ بعثة تقييم الحدود من أجل تعزيز نظام الحدود
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٦: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٧: متابعة فنية لبعثة تقييم الحدود وتقديم توصيات
	الهدف لعام ٢٠٠٨: تنفيذ ٥٠ في المائة من التوصيات والتنفيذ الكامل لمشروع مراقبة الحدود الأول في جنوب لبنان

النواتج

- تقارير تحليلية عن الوضع السياسي والأمني تتضمن توصيات بشأن السياسات
- ١٢ بيانا علنيا لتشجيع الاحترام الكامل للخط الأزرق وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) و إدانة انتهاكات الخط الأزرق
- ٥٠ اجتماعا لتنسيق السياسات وتبادل المعلومات مع اليونيفيل
- ١٧ مبادرة مشتركة للدبلوماسية الوقائية مع اليونيفيل
- ١٢ زيارة تقييمية إلى جنوب لبنان لاستعراض التقدم المحرز في جهود إعادة الإعمار وسير أعمال آليات التنسيق التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري وللمحافظة على العلاقات مع البلديات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين
- ٨ بعثات إلى إسرائيل لمناقشة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ووضع مزارع شبعا
- أربعة تقارير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) استجابة منسقة للاحتياجات الإنسانية واحتياجات إعادة الإعمار وكذلك تنفيذ تدريجي لبرنامج الإصلاح (باريس ٣)	(ج) '١' تحسين مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية مقاييس الأداء ٢٠٠٦: الحشد الناجح للموارد لمواجهة التحديات الإنسانية (١ بليون دولار) تقديرات عام ٢٠٠٧: توافر تمويل كاف للاحتياجات الجارية في المجال الإنساني وإعادة الإعمار الهدف لعام ٢٠٠٨: ٦ توافر تمويل كاف للاحتياجات الجارية في المجال الإنساني، وتأهيل المخيمات الفلسطينية، وتنفيذ برامج الإصلاح لباريس ٣ (ج) '٢' زيادة عدد اجتماعات التنسيق مع الجهات المانحة مقاييس الأداء ٢٠٠٦: ٢ تقديرات عام ٢٠٠٧: ٤ الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٢

النواتج

- اجتماعات تنسيق كل أسبوعين بين فريق الأمم المتحدة القطري/الفريق المعني بالسياسات/المستوى العامل، بشأن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
- اجتماعات شهرية مع الحكومة والأحزاب اللبنانية بشأن تنفيذ برنامج الإصلاح
- اجتماعات شهرية مع الجهات المانحة بشأن جهود الأمم المتحدة في المجال الإنساني وإعادة الإعمار، من أجل الدعوة إلى مواصلة مشاركة الجهات المانحة ولتنسيق البرامج والأنشطة
- تيسير الآليات الحكومية للتنسيق مع الجهات المانحة من خلال المساعدة التقنية
- قيام المنسق الخاص بوضع خطط للاستجابة في حالات الطوارئ (مرتين سنويا) بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري ولجنة الصليب الأحمر الدولية واليونيفيل وحكومة لبنان

العوامل الخارجية

٧١ - سوف يتحقق الهدف والإنجازات المتوقعة على أساس افتراض أن الحالة السياسية الداخلية والحالة الأمنية العامة والتطورات في المنطقة لن تؤثر سلبا على الاستقرار في لبنان وعلى امتداد الخط الأزرق.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧			الاحتياجات لعام ٢٠٠٨		تحليل الفرق ٢٠٠٧-٢٠٠٨	
فئة الإنفاق	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٧	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)= (١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٩ ٩٠٠,٦	٣ ٠٧٦,٠	(١٧٥,٤)	٥ ٣٧٦,٧	-	٢ ١٩٨,٦	٣ ١٧٨,١
التكاليف التشغيلية	١ ٣٨٣,٥	١ ٧٥٤,٧	(٣٧١,٢)	١ ٧٨٢,٤	٩٢٩,٢	٨٨٥,٦	٨٩٦,٨
مجموع الاحتياجات	**٤ ٢٨٤,١**	**٤ ٨٣٠,٧**	**(٥٤٦,٦)**	**٧ ١٥٩,١**	**٩٢٩,٢**	**٣ ٠٨٤,٢**	**٤ ٠٧٤,٩**

٧٢ - يصل صافي الاحتياجات التقديرية لمكتب المنسق الخاص لفترة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٠٠ ١٩٥ ٧ دولار (إجماليها ٨٠٠ ٠١٦ ٨ دولار) وتغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين، لاستمرار ٢٨ وظيفة حالية وإعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة -٣ (موظف إداري) إلى الرتبة ف-٥ بسبب توسيع نطاق البعثة، والفريق الأمني، وكذلك إنشاء ٥٢ وظيفة جديدة (٧٠٠ ٣٧٦ ٥ دولار)، وسفر الموظفين (٥٠٠ ١١٨ دولار)، واقتناء معدات ولوازم مكتبية وكذلك استئجار أماكن المكاتب (٨٠٠ ٨١٧ دولار)، وشراء المركبات وصيانتها (٨٠٠ ٥٥٠ دولار)، وتكاليف الاتصالات (٨٠٠ ١٤٥ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ٩٩ دولار) والخدمات الطبية (٦٠٠ ٧٦ دولار) والخدمات واللوازم والمعدات الأخرى (٤٠٠ ٤٢ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها												الخدمات العامة والفئات ذات الصلة		الموظفون الوطنيون			
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع الكلي**
المعتمدة لعام ٢٠٠٧	١	–	–	–	٢	١	٣	–	**٧**	٥	١	**١٣**	–	١٥	–	**٢٨**
المقترحة لعام ٢٠٠٨	١	١	–	١	٣	٢	٣	٢	**١٣**	٨	٢	**٢٣**	٢	٥٥	–	**٨٠**
التغير	–	١	–	١	١	١	–	٢	**٦**	٣	١	**١٠**	٢	٤٠	–	**٥٢**

٧٣ - المنسق الخاص لشؤون لبنان هو أكبر موظفي الأمم المتحدة المسؤول عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧١٠ (٢٠٠٦) بجميع عناصره باستثناء الجانب المتصل بحفظ السلام، وهو الجانب الذي تضطلع به اليونيفيل جنوب نهر الليطاني. وفي ضوء هذه المسؤولية، المقترنة بالهيكل الجديد لمكتب المنسق الخاص باعتباره بعثة شبه متكاملة، فإن المنسق الخاص لشؤون لبنان أصبح مسؤولا عن تنسيق جميع نواحي عمل الأمم المتحدة في لبنان. ولتنفيذ هذه الولاية الموسعة، يقترح اعتماد الوظائف الإضافية التالية وعددها ٥٢ وظيفة:

(أ) ٨ وظائف فنية: نائب للمنسق الخاص (مساعد أمين عام)، ومدير للشؤون السياسية (مد-١)، وثلاثة موظفين للشؤون السياسية (وظيفة بالرتبة ف-٤ ووظيفة بالرتبة ف-٣ ووظيفة واحدة لموظف وطني)، وموظف معاون للشؤون السياسية (ف-٢)، ومستشار لشؤون وسائل الإعلام (موظف وطني)، ومساعد شخصي بنائب المنسق الخاص (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛

(ب) ٥ وظائف إدارية: مساعد للموارد البشرية (الخدمة الميدانية)، ومساعدان للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (الخدمة الميدانية والرتبة المحلية)، وسائقان (الرتبة المحلية)؛

(ج) ٣٩ وظيفة أمنية: رئيس وحدة الحماية الشخصية (ف-٢)، وموظف تنسيق (الخدمة الميدانية)، و ٣٧ موظف أمن (الرتبة المحلية).

٧٤ - وسيعمل نائب المنسق الخاص منسقا مقيما ومنسقا للشؤون الإنسانية، ويقود فريق الأمم المتحدة القطري، ويدير جهود برامجه التنسيقية والمشتركة. وسوف تمويل هذه الوظيفة على أساس تقاسم التكلفة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٥ - وسيقوم الفريق السياسي المعزز الذي سيقوده مدير (برتبة مد-١) بدعم المنسق الخاص في المهام السياسية للمكتب، ومن ذلك التعامل مع عدد كبير من المحاورين السياسيين، وإجراء الأبحاث والتحليلات السياسية.

٧٦ - وبناء على المسؤوليات الإدارية المزيدة الناجمة عن توسيع نطاق الولاية، سوف تعزز إدارة البعثة بإعادة تصنيف وظيفة الموظف الإداري إلى الرتبة ف-٥ وتعيين موظفين إضافيين في إدارة الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعكس زيادة عدد موظفي الأمن الاحتياجات التي أوصت بها إدارة شؤون السلامة والأمن في ضوء الظروف السائدة في منطقة البعثة.